المدير التنفيذي لمركز التدريب والدراسات السكانية في جامعة صنعاء يتحدث لـ (14 أكتوبر):

المركز يقوم بمهام تساعد في إيضاح المشكلة السكانية البدء بتنفيذ عملية دمج قضايا السكان في مناهج التعليم الجامعي

انطلاقا من اهتمام الدولة بالقضية السكانية وأهمية إيجاد توازن حقيقي بين عدد السكان والموارد الاقتصادية المتاحة لتلبية حاجات المواطنين من الخدمات الأساسية والعلاقة المباشرة وغير المباشرة بالتنمية الشاملة والمستديمة التي تنتجها الدولة ..

جامعة صنعاء وإيماناً بأهمية هذا الجانب وانطلاقا من دورها العلمي والبحثي في خدمة التنمية أنشأت في يناير ١٩٩٩م مركز التدريب والدراسات السكانية وذلك من أجل أن يتولى مهام تخطيط وتنفيذ الدراسات والأبحاث السكانية بالتنسيق مع مختلف مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية والهيئات في تشخيص المشاكل السكانية التي تعانيها بلادنا وإيجاد الحلول والمعالجات الواقعية وفق حقائق وأبحاث علمية دقيقة .

صحيفة (١٤ أكتوبر) التقت بالأستاذ الدكتور/ علي محمد الصبري المدير التنفيذي لمركز التدريب والدراسات السكانية في جامعة صنعاء وأجرت معه هذا اللقاء:

أجرى اللقاء / بشير الحزمي

علي محمد لصبري

□ بداية نود أن تعطونا فكرة مقتضبة عن مركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء من حيث النشأة والمهام والاختصاصات ومراحل تطور الأداء؟

أولاً أشكر صحيفة(١٤أكتوبر) على تبنيها القضايا التي تهم المجتمع اليمني وأدخل مباشرة في الرد عن السؤال ، حقيقتاً جامعة صنعاء بادرت لترجمة توجهات القيادة السياسية نحو قضية مهمة هي قضايا النمو السكاني المتسارع في الجمهورية اليمنية ومدى ما تشكل هذه المعضلة من عوائق للتنمية متعددة وكثيرة فكانت المبادرة من جامعة صنعاء أولاً أن تنشئ مركز التدريب والدراسات السكانية وفي هذا الصدد أتخذ القرار بإنشائه من قبل رئيس جامعة صنعاء في عام ١٩٩٨م وكانت البدايات بالتنسيق ما بين الناس المهتمين أو الأكاديميين المهتمين داخل الجامعة مع الجهات ذات العلاقة مثل المجلس الوطني للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووضعت هذه الخطوات الأولى لإنشاء مثل هذه المراكز ليقوم بمهام تساعد في إيضاح هذه المشكلة وكيفية التعامل معها فهذه كانت البدايات ولكي يقوم المركز بمهامه أسندت إليه بعض المهام والأنشطة وقام بدعم بعض الدراسات لطلاب الماجستير في مجال الدراسات السكانية ودعم بعض الدارسين والمحاضرين لدرجة الدكتوراه من جامعة صنعاء في نفسة المجال وانتهت هذه الدراسات وهي حوالي خمس دراسات كانت مدعومة من المجلس الوطني للسكان ومن صندوق الأمم المتحدة للسكان ولكي يشجع الباحثون على إجراء بعض الدراسات في مجال قضايا السكان بمختلف صوره وأحياناً النمو السكاني ليس فقط تأثيره على الصحة ولكن أيضاً على قضايا أخرى وعلى الهجرة الداخلية وغيرها وكانت هذه هي المنطلقات وأيضاً قام المركز من خلال تطوره بتأليف بعض الكتب وذلك بتنسيق مع بعض الأكاديميين ذوي الاختصاص والزملاء والزميلات من خارج القطاع الأكاديمي ومن ذوي الاختصاص أيضاً من خارج الجامعة وقد ألف كتابان هما أساسيات علم السكان.. طرق وتطبيقات وهو عبارة عن كتاب منهجي لطلاب الدراسات العليا والمهتمين الباحثين في مجال قضايا السكان وكتاب عن السكان والتنمية وهو عبارة عن مراجعة أدبية للتراث الإنساني في مجال علاقة السكان بمختلف نواحي التنمية وأيضاً تم التعاقد لنشر بعض الكتب حول النمو البشري والخصوبة في الجمهورية اليمنية وأيضا كتب حول العلاقة الاجتماعية وقضايا السكان وأيضاً كتاب عن النوع الاجتماعي في المجتمع العربي والإسلامي وأخذت اليمن كدراسة تطبيقية وهذا الكتاب عبارة عن نتائج لأربع دراسات كبيرة على مستوى الجمهورية اليمنية أخذت فيها فئات مختلفة من السكان فيهم منهم القضاة والعلماء علماء الدين صانعي القرار من مجلس النواب ووزراء وأساتذة الجامعات وطلاب الجامعات وكانت هذه الدراسات في أربع محافظات من محافظات الجمهورية اليمنية التي تتسم بكثافة سكانية والشيء الآخر أنه تم تحديث في الآونة الأخيرة كتاب أساسيات علم السكان.. طرق وتطبيقات ليتضمن آخر المعطيات والبيانات التي أنتجتها المؤسسات المنتجة للبيانات كالجهاز المركزي للإحصاء ونتائج التعداد السكاني العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م والمعدلات التي تغيرت سواء في مجال الصحة الإنجابية وغيرها وبالتالي تضمن هذا الكتاب التحديث وقد صدرت النسخة المحدثة عام ٢٠٠٦م وأيضاً المركز من خلال تطوره أقام العديد من الدورات التدريبية في مجال إدماج قضايا السكان في التعليم الجامعي وكان هذا استجابة من جامعة صنعاء ومن مركز التدريب والدراسات السكانية لقرار مجلس الوزراء الذي صدر في ٢٠٠٣م بإدماج قضايا السكان في التعليم الجامعي ولا تعني جامعة صنعاء فقط بل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشكل أساسي والجامعات اليمنية بشكل عام ولكن نتيجة للخبرة أوكلت المهمة لتشكيل مجموعة نقاش ومجموعة ورشات عمل أجريت في جامعة صنعاء في مركز التدريب والدراسات السكانية ضمت الزملاء الأكاديميين من الجامعات اليمنية المختلفة للنظر في الموضوع وإمكانية تطبيقه ونحن الآن في صدد استكمال الإجراءات اللازمة للبدء في التنفيذ واتخاذ القرارات المناسبة وتوفير المخصصات اللازمة لأن هذا إدماج قضايا السكان في التعليم الجامعي يحتاج إلى تدريب المدربين في الجامعات المختلفة يحتاج إلى كتاب مرجعي للطالب وكتاب مرجعي للأستاذ ودليل تدريب المتدرب فهذه بالطبع تحتاج إلى توفير المخصصات واتخاذ الإجراءات اللازمة وأيضاً من الدورات التدريبية التي يقوم بها مركز التدريب والدراسات السكانية بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس الوطني للسكان في تدريب أعضاء هيئة تدريس من جامعة صنعاء والجامعات اليمنية المختلفة حول طرق البحث العلمي لأنه مركز تدريب ، وقد استطعنا أن ندرب أكثر من مائة شخص خلال هذه الفترة وأيضاً في مجل استخدام الحزم الإحصائية في التحليل للدراسات السكانية ويمكن تطبيقها على أي دراسات لأن التحليل الإحصائي عبارة عن إدخال بيانات وتحليلها وفقاً للمتغيرات التي يراد دراستها فالمنهجية تكاد تكون واحدة وإن كانت المسميات للدراسات السكانية لكن يمكن للباحث أن يطبقها على أي دراسة يحتاجها في حياته العلمية والعملية وتم تدريب أيضاً أكثر من مائة شخص في هذا المجال من جامعة صنعاء ومن الجامعات اليمنية الأخرى وأيضاً من مؤسسات المجتمع المدني أيضاً كانت هناك العديد من الاجتماعات واللقاءات و ورشات العمل التي توجت باللقاء التشاوري للقيادات الأكاديمية السكانية في الجمهورية اليمنية وقد عقد هذا اللقاء التشاوري للقيادات الأكاديمية والسكانية في جامعة صنعاء في رحاب مركز التدريب والدراسات السكانية وكان الحوار الأساسي حول إدماج قضايا السكان في التعليم الجامعي واشترك فيها رؤساء الجامعات ونوابهم الأكاديميين من كافة الجامعات باستثناء جامعة واحدة و كانت قد اعتذرت وقد خرج هذا الاجتماع بتوصيات عديدة نأمل أن ترى الضوء وتخرج إلى حيز التنفيذ.

خطة عمل 2007م وتوجهات مستقبلية.

□ وماذا عن أهم وأبرز ما تضمنته خطة عملكم السنوية للعام الجاري ٢٠٠٧م وتوجهاتكم المستقبلية ؟

فيما يخص برامجنا لهذه الأيام أعد المركز خطة لـ ٢٠٠٧م تتضمن بعض ورشات العمل التي أجريت ونتوسع في هذا الجانب في أولا إدماج قضايا السكان في التعليم الجامعي ثانياً ورشات عمل حول طرق البحث العلمي و ورشات عمل حول استخدام الحزم الإحصائية في التحليل للدراسات السكانية وغير السكانية ، وعملنا في خطتنا لعام ٢٠٠٧و٢٠٠٨و٢٠٠٩م والذي يعتبر جزء من تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح ونأمل أن تناقش حقيقتاً أنا بدأنا نقاش مع الأمانة العامة بجامعة صنعاء لنرى ونثبت ما يمكن تثبيته من هذه الأنشطة ورصد المبالغ الخاصة بتنفيذ هذه الأنشطة وأيضاً الأشياء التي يمكن أن تكون من الصعوبة أن تتحملها موازنة جامعة صنعاء ربما نسعى إلى الحوار مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي أو مع الجهات المانحة لتدعم بعض الجوانب لكن الأمر يتطلب إلى تخاطب مؤسسي فلا نستطيع التخاطب المؤسسي إلا بعد أن نذهب لهم بحزمة من الأنشطة تتبناها جامعة صنعاء ونطرق الباب فيما لا يمكن أن تغطيه إمكانات موازنة جامعة صنعاء ونبحث عن الجهات المانحة التي يمكن أن توفر هذا الدعم وهناك مجموعة من البحوث ذات الاهتمام وضعناها وسنبحثها مع نيابة الدراسات العليا بجامعة صنعاء ونبحثها أيضاً مع الجهات المانحة في حال تعذر أو عدم إمكانية بحث كل المواضيع قيد الدراسة نحن نضع العناوين وعادة نحن عندما نجري البحوث نعلن عنها بشكل تنافسي للباحثين من داخل جامعة صنعاء أو من خارجها وتقيم المشاريع التي تقدم من قبل الباحثين القادرين سواء من جامعة صنعاء أو تنسيق ما بين أكاديميين من جامعة صنعاء ومن غير جامعة صنعاء سواءً أكاديميين أو ذوي خبرات في مؤسسات الجمهورية اليمنية برمتها سواءً من صنعاء أو من غير صنعاء وهذا هو التوجه بشكل عام حول إجراء الدراسات فهذه هي خططنا المستقبلية إضافة إلى أننا وضعنا ضمن خطتنا الخمسية أو خطة الجمهورية اليمنية في مجال التعليم العالي موضوع إدماج قضايا السكان في التعليم الجامعي أولاً. بحيث لا تنتهي الفترة إلا وقد أحيلت هذه من خطة إلى برنامج تنفيذي إن شاء الله والشيء الآخر إن المركز يسعى إلى الشروع بالدراسات العليا في مجال قضايا السكان أو الدراسات السكانية وسنبدأ بعد الانتهاء من المشروع أو التصور لبرنامج الدراسات العليا وعرضه على الأطر الأكاديمية كالدراسات العليا بجامعة صنعاء ومجلس جامعة صنعاء لإبداء الملاحظات والإقرار وبعد ذلك يتم الإعلان واستقبال طلاب الدراسات العليا في هذا المجال .

الشروع بالدراسات العليا في مجال قضايا السكان والدراسات السكانية

مصادر تمويل أنشطة المركز

□ ترى ما هي مصادر التمويل المعتمدة للمركز لتسيير مهامه والقيام بتنفيذ أنشطته وبرامجه العلمية ؟

حقيقةً نحن نتقدم بالشكر باسمي وباسم جامعة صنعاء إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي كان المبادر الأول ولا يزال في دعم أنشطة مركز التدريب والدراسات السكانية إلا أننا نو أن تكون هناك خطة يمنية تستند إلى القدرات الذاتية ولا يمنع أن تكون ولو جزء من الأنشطة موضوعة في الخطة الخمسية بجامعة صنعاء وتنفذ مخصصات مالية حكومية أولا ومن ثم ما تأتي به الجهات المانحة ليكن إضافة إلى الأنشطة وإن كانت مرصودة ولكن يفترض علينا أن نعمل خطة للإحلال في البرامج المعتمدة على الغير وأن نضع خطة فعلية قابلة للتطبيق والتنفيذ والتمويل محلياً بقدراتنا المحلية بقدرات جامعة صنعاء أو مؤسسات الجمهورية اليمنية أيضاً هناك تنسيق وتكامل بين جامعة صنعاء صندوق المجلس الوطني للسكان وهذه مؤسسة حكومية ليست جهة مانحة ولكنها تنطوي تحت إطارها مجموعة من المؤسسات اليمنية سواء الأكاديمية أو الخدمية ويتم التنسيق في تنفيذ الأنشطة ذات العلاقة بقضايا السكان من خلال التنسيق بين جامعة صنعاء والمجلس الوطني للسكان نأمل في المستقبل عندما تنضج فكرة الدراسات العليا أن نطرق أبواب أخرى للبحث عن إمكانية تمويل من أي جهة أخرى ذات اهتمام نعتقد أن هناك الكثير لكن قبل نخرج للآخر علينا أن نثبت ما يمكن تثبيته والشيء الذي نستطيع أن نحاور به الآخر في رصد المخصصات إذا كان لديه اهتمام أو يدعم بعض الدارسين ليتم ترشيحه من مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة وبدعم من الجهات المانحة إذا كانت لها الرغبة في ذلك.

آلية عمل لمتابعة تنفيذ نتائج البحوث والدراسات

□ عندما يقوم المركز بالبحوث أو الدراسات السكانية..هل هناك آلية عمل محددة تضمن الاستفادة من هذه البحوث والدراسات في واقع حياتنا العملية؟

حقيقتاً بالنسبة لإجراء الدراسات والبحوث أولاً تطرق لنقطة أساسية وهي أن السكان بيس فقط جزء واحد وليس رقم وإنما نوعية حياة مجالات نشاط مركز التدريب والدراسات السكانية ليسا رياضيات وسكان فقط بأرقام وإنما هي انعكاس للتنمية وبالتالي التنمية الشاملة هناك توجه في الجانب الاقتصادي البطالة الإعالة التشغيل الفقر أيضاً هذه من ضمن الدراسات التي تنتجه لها في دراسات في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة هذا الجانب الآخر في دراسات في مجال الإعلام والتواصل السكاني أيضاً هذه من ضمن الدراسات التي نتجه لها في دراسات في مجال صالحة الإنجابية وتنظيم الأسرة هذا الجانب الآخر في دراسات في مجال الإعلام والتواصل السكاني أيضاً مجالات مختلفة في دراسات حول السكان والعولمة وأثر العولمة على قضايا السكان وعلى قضايا المجتمعات أيضاً هذه دراسات عملت وأجريت وأنجزت في دراسات حوا استخدام البيانات السكانية في التخطيط والبرمجة وهذا هو آخر دراسة أجريت من مركز التدريب والدراسات السكانية في ٢٠٠٦م .بالنسبة الآلية نتبع آلية الإعلان لكافة المؤسسات وكافة المهتمين ويوزع الإعلان على الجهات ذات العلاقة ويعلق في كل كليات جامعة صنعاء ويرسل إلى الجهات الأخرى من خارج جامعة صنعاء لتكافؤ الفرص أمام الباحثين والمهتمين وهذه هي النقطة الأولى أما النقطة الثانية فهي تشكل لجنة فنية للبحث في المشاريع البحثية التي تقدم فتشكل مجموعات بحثية وتعد مشروع البحث وينظر في هذه البحوث التي نقدم خلال فترة الإعلان عن رغبة المركز لإجراء دراسة معينة بمحاور معينة وينظر بدون الأسماء إلى مشاريع الأبحاث بحيث يتم اعتماد أفضل المشاريع المقدمة وبالتالي يتم إجراء تعاقد بين مركز التدريب والدراسات السكانية والمجموعة البحثية التي تفوز بإجراء أو تنفيذ هذه الدراسة في المركز لدينا لجنة علمية أيضاً واللجنة العلمية تنظر في مكونات البروبوزل وأيضاً تنظر في أدوات جمع البيانات حتى تفي بالغرض الذي من أجله أجريت هذه الدراسة أثناء النزول الميداني يقوم المركز بالإشراف والمتابعة الميدانية على الباحثين وجمع البيانات أيضاً تدخل البيانات ويشرف على دقة البيانات ونظافتها تنظيف البيانات بحيث أن البيانات تكون صادقة لما جاءت من الميدان ولا تغفل الكثير من المهام المطروحة أو الأسئلة أيضاً أحياناً بعض الدراسات لا تستند فقط إلى البيانات الكمية وإنما تدخل في الدراسات النوعية والمقابلات المتعمقة ومجموعة النقاش ..... وبالتالي يشرف المركز على النزول الميداني وعلى جمع البيانات وعلى إدخال البيانات واستنباط المؤشرات ومن ثم كتابة التقرير بشكلها النهائي ولا تعطى المخصصات بالكامل إلا وفقاً لآلية نتبعها تعطي للباحثين أو المجموعة البحثية جزء معين أثناء توقيع الاتفاقية جزء أثناء النزول الميداني ويحتفظ بالجزء الأخير إلى أن تقر اللجنة العلمية أحقية المجموعة البحثية من المخصص بعد التأكد من تسليمها لتقرير البحث بشكل كامل ومتناغم مع المعطيات الحديثة لإجراء البحوث العلمية .

أبرز التحديات السكانية وسبل مواجهاتها

□ على ضوء النتائج النهائية للتعداد عام ٢٠٠٤م وكيف تنظرون في مركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء وبشكل عام إلى ما أظهرته تلك النتائج من مؤشرات.. ومن خلال ذلك برأيكم ما هي ابرز التحديات السكانية التي لازالت قائمة وتحتاج إلى جهود كبيرة لمواجهتها ؟

حقيقتة بالنسبة للنتائج النتائج يمكن أن تمثل تغيرا ايجابي وإن كان بسيط لكنه أحدث تغيير إيجابي بسيط لكنه أحد تغير مثلاً النمو السكاني في اليمن أصبح أقل مما كان بسيط ولكن علينا أن لا نستريح لهذه النتائج أو نأخذها بأنه حققنا الكثير نعم أن إنجاز ملموس وفي بعض المؤشرات في مجال توقع الحياة عند الميلاد وفي مجال الخصوبة وفي مجال وفيات الأمهات وفي مجال بشكل عام الوفيات وفي مجال استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلا أنه ما زلنا في الجمهورية اليمنية نعاني من ارتفاع هذه المعدلات على الرغم من التحسن إلا أن التحسن لا يرثي المجتمع أي أننا لم نصل بعد إلى المستوى الرخى عن هذه المعدلات واعتقد أن مؤسسات الجمهورية اليمنية برمتها كدولة بكاملها وسواء مؤسسات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني أو الجهات الدائمة لا زالت تنظر بأمل تحقيق ما يمكن تحقيقه لتحسين هذا الوضع واعتقد انه ابتداء من القيادة السياسية ومرورا بالحكومة ومجلس النواب وجهات أخرى ذات علاقة مدركين إن اليمن مازالت تعاني من قضايا النمو السكاني المتسارع وما يلتهم من موارد التنمية وبالتالي تلاشي الجهود التي تبذلها الجمهورية اليمنية في تحسين الأوضاع تحسين فعلى لان نمو السكان بالرغم من تحسنه عند ما كان علية لايزال يمثل مشكلة ولا تزال اليمن من أعلى المعدلات في الكثير من القضايا ذات العلاقة بالسكان وفيات الأمهات الخصوبة الكلية وغيرها وبالتالي اعتقد انه الآن توجهات القيادة السياسية وكافة مؤسسات الدولة ومنضمات المجتمع المدني والجهات الداعمة والمهتمة لا تزال تبحث عن الوسائل الأكثر ملائمة للتدخل والتأثر في تقليص هذه المعدلات وتحسن الأوضاع المعيشية أو تحسين الأوضاع السكنية للجمهورية اليمنية .

دور المركز في مساعدة الحكومة على تنفيذ خططها في المجال السكاني

□اظهر البرنامج العام للحكومة للفترة القادمة عن توجد حكومي جاد لمعالجة العديد من المشكلات والتحديات السكانية ولعل من أبرزها مسالة الهجرة الداخلية غير المنظمة من الريف إلى الحضر .. ترى ما الذي يمكن للمركز تقديمه أو عملة ربما من شانه مساعدة الحكومة وتمكينها من تنفيذ خططها وبرامجها في هذا الجانب ؟

حقيقة البحوث تعتبر الأداة التي تهيئ لصانع القرار أن تتخذ القرار المدروس واعتقد أن الدراسات عديدة أجريت سواء من قبل المركز أو من خارج المركز مؤسسات كثيرة تعمل في هذا المجال وليست حكاية الهجرة الداخلية النوح من الريف إلى الحضر وتشكل الجماعات التي تسكن في إطار المدن الكبيرة لا نقول مهمشة وإنما هي همشه نفسها بسكنها غير المنظم الذي لا يتواكب مع قدرات وخطط الدولة لاستيعاب مثل هذا الكم الكبير فاعتقد أن الدراسات موجودة ربما قديمة بعضها نأمل أن يتم التنسيق مع الجهات الحكومية ومركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء والمراكز المماثلة بجامعة عدن أو جامعة صنعاء كمركز النوع الاجتماعي ومركز الدراسات الأخرى إبداء الرأي حول أهم القضايا التي يمكن أو التبعات التي يمكن إن تؤثر عليها هذه الهجرة العشوائية والكبيرة من الريف إلى المدن الرئيسية والعبء الذي يمثل تحديا كبيرا للدولة ونأمل إن يتم التواصل مابين الجهات المعنية بضع القرار والمؤسسات البحثية سواء مركز التدريب والدراسات السكانية أو غيرها من المؤسسات البحثية بالجامعات اليمنية المختلفة واعتقد إنا أن من الصواب أن لا يتخذ قرار إلا القرار المدروس حول ما هو حجم المشكلة ما هي العوامل التي أدت إلى هذه المشكلة وما هي المقترحات للحلول وعلى الحكومة أو متخذ القرار أن يتخذ القرار الأنسب والأكثر ملائمة لها وفق لمقدور محددة .

المجلس الوطني للسكان

إشراف/ الأمانة العامة

السكان والصحة الإنجابية المواقف والاتجاهات

شوقي العباسي

تحسين الصحة العامة والصحو الإنجابية من خلال رفع الوعي وتغير المواقف للوصول إلى سلوك صحي وإنجابي وضرورة الاستفادة من خدمات الصحة العامة وبالذات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وانعكاساتها الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع ضرورة مهمة لمعالجة الكثير من المشكلات الصحية والاجتماعية والتنموية والبيئية بالإضافة إلى ما يمثله النمو السكاني والخصوبة العالية من زيادة الفقر وتدني مستوى المعيشة بين السكان الذين وصل عددهم ١٩,٧ مليون نسمة بحسب التعداد العام للسكان للعام ٢٠٠٤ م وبمعدل نمو يصل إلى ٣,٠٢٪ ومعدل خصوبة كلية ٦,٢ طفل لكل امرأة بحسب مسح صحة الأسرة عام ٢٠٠٣م ،ومن خلال المؤشرات السابقة يتضح لنا أن السلوك الإنجابي للنساء اليمنيات عموماً ينسم بدرجة عالية من المخاطر حيث أن ٣٧٪ تقريباً من المواليد يولدون بتباعد أقل من سنتين بين كل مولود وآخر وأن ١٨٪ من إجمالي المواليد يولدون في سن مبكر بالنسبة للأم التي يكون عمرها أقل من ٢٠سنة بالإضافة إلى أن هناك ٦٥٪ من إجمالي النساء الحوامل لا يحصلن على الرعاية ونسبة الاستخدام لوسائل تنظيم الأسرة بين النساء المتزوجات ما تزال متدنية حيث بلغت ٢٣,١٪ فقط وتنخفض هذه النسبة إلى ١٣,٤٪ فيما يتعلق باستخدام الوسائل الحديثة، كما أن البيانات المتوفرة تشر إلى أن وفيات الأمهات والأطفال تصل إلى ٤٢٪ من وفيات النساء في سن الإنجاب ووفيات الأطفال من ٥سنوات والرضع دو السنة تبلغ ٩٩,٨,٧٤,٨ حالة وفاة سنويا لكل ألف مولود حي بحسب نتائج المسح اليمني لصحة الأسرة والطفل ٢٠٠٣م، مع وجود فوارق بين الحضر والريف وبين كل محافظة وأخرى بالإضافة إلى القضايا الأخرى التي تواجه الصحة الإنجابية في بلادنا مثل الممارسات والعادات الضارة مثل ختان الإناث الأمراض المنقولة جنسياً ومنها الإيدز بالإضافة إلى معدل نقص تغطية الخدمات الصحية للسكان والتي تعد ضئيلة ولا تشمل سوى ٥٠٪ من إجمالي الخدمات القائمة، أما ما يخص المواقف السلوك تجاه الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وقضايا السكان بين نتائج المسح اليمني الديمغرافي لعام ١٩٩٧م أن ٨٤٪ من النساء المتزوجات حاليا في الأعمار ١٥-٤٩ سنة يعرفن عل الأقل وسيلة واحدة من وسائل تنظيم الأسرة و٧٩٪ منهن يعرفن على الأقل وسيلة واحدة من الوسائل الحديث، وتتدنى هذه النسبة فيما يتعلق بمعرفة مصدر الوسيلة إلى ٥٣٪ من إجمالي النساء المتزوجات وفيما يخص الموقف والاتجاهات الخاصة بتنظيم الأسرة تبين من خلال المسح أن ثلثي المستجوبين يعفون عن تنظيم الأسرة لأسباب صحية ودينية وأن ١٩٪ من إجمالي النساء في سن الإنجاب يعتقدن في تنظيم الأسرة محرم وأن ١٣٪ منهن صرحن بعدم رضا أزواجهن عن ذلك ومن هنا يتضح ضعف القناعات والاتجاهات تجاه تنظيم الأسرة .

ومن هذا المنطلق يمكن للتوعية أن تلعب دوراً أساسياً في نشر المعارف السليمة وتعديل الاتجاهات السلبية وإزالة الغموض ومواجهة الشائعات المتعلقة بتنظيم الأسرة وقضايا السكان والصحة الإنجابية وإيجاد القناعات الكافية لدى الجمهور لممارسة السلوك الإنجابي المرغوب لمواجهة التحديات التي يشكلها النمو السكاني الكبير في بلادنا وآثاره على مختلف جوانب الحياةوفي الأخير فإن إبراز إيجابيات السلوك الإنجابي السليم وضرورة الاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة ضرورة يجب أن يعرفها السكان ومدى الانعكاسات السلبية على لأسرة والمجتمع ومعرفة دورهم المطلوب في هذا الجانب من أجل الوصول إلى نتائ ومؤشرات سكانية تتناسب والموارد المتاحة في البلاد.

تنفذ مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني :

مسح ميداني لحالات الولادة والزواج والطلاق والوفيات في عموم المحافظات

□ صنعاء / سبأ :

توجه /٣٥/ كادراً من كوادر مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني إلى المحافظات المكلفين بتنفيذ المسح الميداني الأول لتقييم وضع الأحوال المدنية والسجل المدني في عموم محافظات الجمهورية بشكل دقيق ومدروس ويستمر عشرة أيام.

وأوضح المهندس عبدالكريم الشامي مدير منظومة الأحوال المدنية والسجل المدني منسق البرنامج إن الهدف من برنامج النزول الميداني الذي تنفذه مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني بالتنسيق والتعاون مع منظمة اليونيسيف والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة وينفذه /٣٥/ كادراً من كوادر المصلحة تم إعدادهم بشكل جيد، البحث عن عدد حالات الولادة والزواج والطلاق والوفاة من خلال الاستعانة بمديري المديريات في مختاع محافظات الجمهورية وتعبئتها وفقا للنماذج المعدة لها واختيار مديريتين إلى ثلاث مديريات من كل محافظة بشكل عشوائي ويتولى الماسح حصر الحالات المذكورة بنفسه للتأكد من صحة المعلومات التي حصل عليها ورفع التقرير النهائي إلى المصلحة وتفريغ البيانات في النظام الآلي ، ومن ثم تقوم اللجان المختصة بتحليل جوانب القصور والضعف والقوة في هذا الجانب وإصدارها في كتيب.

وأشار الشامي إلى أن هذه العملية ستسهل على المصلحة بناء وإعداد الإستراتيجية الوطنية لقيد وتسجيل المواليد والتي ستصبح ملزمة لكافة المواطنين.. مبيناً أن لدى المصلحة خطة تمتد لأربعة أعوام ٢٠٠٨-٢٠١١م تسعى من خلالها الوصول إلى ما نسبته ٨٥ في المائة من تسجيل المواليد على مستوى الجمهورية.

ونوهاً بأن المصلحة قد بدأت بتنفيذ مشروع منح البطاقة الشخصية الآلية للمواطنين في كافة محافظات الجمهورية، ويجري حاليا منح البطاقة في ٢٠ مركز ومديرية من خلال البرنامج المنضوي تحت منظومة مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني.

ودعا الشامي الإخوة المواطنون إلى عدم التساهل مع هذا البرنامج أو تجاهل الحصول على الوثائق الرسمية فيما يتعلق بالأحوال المدنية والسجل المدني.. معتبراً الحصول على شهادة الميلاد ووثيقة الزواج والطلاق والبطاقة العائلية وشهادة الوفاة الحلقة الأساسية في عمل السجل المدني..وقال إن المصلحة وفي إطار تسهيل المهمة للمواطنين أصبحت تمنح شهادة الميلاد مجاناً فيما يتم دفع الرسوم الرمزية المعتادة مقابل الخدمات الأخرى وذلك من أجل تمكين الجميع من الحصول على شهادات الميلاد تشجيعاً لنجاح مهام المصلحة وتأسيس سجل مدني سليم.

ولفت المهندس عبدالكريم الشامي إلى انه من غير الممكن ان يتم التخطيط لأي دولة في العالم بشكل صحيح وناجح ما لم يكن عدد المواليد فيها معروفا حتى يتم بناء المدارس والمنشآت الخدمية بشكل متوازن وسليم بحسب الكثافة السكانية بدلاً من التوزيع العشوائي لمثل هذه المشروعات من عدمه.. موضحاً ان المشروع يهدف معرفة عدد المواليد بشكل دقيق حتى يمكن تحديد الاحتياجات في كافة الجوانب وتوزيعها بالشكل الصحيح وفقاً للكثافة السكانية ونسبة المواليد لكل محافظة ومديرية .

يشار إلى أن البرنامج الذي ينفذه خبراء وطنيون يعملون في السجل المدني منذ وقت طويل وتم تدريبهم جيدا في هذا الجانب سيركز على مقارنة نتائج المسح الميداني بما هو موجود لدى مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني.. وقد تم وضع خطة عمل مركزة وفق جزئيات ثابتة ومعينة لإجراء عملية مسح ميداني تشمل محافظات الجمهورية من خلال إتباع الخطوات والإجراءات والنماذج الكفيلة بنجاح هذه العملية.

وتتضمن خطة المصلحة للعام ٢٠٠٧م التي يجري العمل فيها حالياً جملة من الإجراءات والبرامج التي من شأنها الارتقاء بخدمات المصلحة ومنها تفعيل جانب الاصدار الآلي لشهادة الميلاد والوفيات تبدأ من العام الجاري وتمنح بجانب البطاقة الشخصية.. وذلك في إطار الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة ممثلة بوزارة الداخلية ومصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني الرامية إلى تعزيز وتطوير جوانب التواصل التقني عبر الوسائل الحديثة.

مع القائد يعلو الوطن ..شموخاً يعانق السماء